جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة

قسم العلوم الإنسانية–شعبة التاريخ

تخصص: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء.

السنة الأولى ماستر.

محاضرات مقياس: منهجية البحث التاريخي:

منهج البحث التاريخي: تعد المنهجية فرع من علم الطرائق، والذي هو جزء أو نوع من علم المنطق، أما منهجية الكتابة التاريخية فهي تلك الخطوات الواجب على الباحث اتباعها لصناعة معرفة علمية صحيحة، يتوصل من خلالها إلى الحقيقة التاريخية –بقدر المستطاع–، ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بصفة عامة، وتتلخص هذه المراحل في الأتي:

–**أن يتزود الباحث بالثقافة اللازمة،** التي تجعله يفهم ويدرك الموضوعات التي يدرسها في سياقها الكامل، غير مبتورة عن مجالاتها المختلفة التي يتأثر بها الحدث التاريخي. لذلك فكلما كان الباحث يمتلك ثقافة عالية في مختلف الفنون كلما كانت كتابته أرقى وأشمل وأقرب للحقيقة التاريخية.

–**اختيار موضوع بحث،** الذي هو الآخر يجب أن تتوفر فيه شروط محددة كأن يكون الموضوع محل الدراسة والبحث ذا مغزى وقيمة بالنسبة للماضي ودلالة في الحاضر، وأن تكون المشكلة التي يتناولها جديدة في عنوانها ومضمونها، وأن تكون على قياس ومقام الباحث. حيث أن أول مسألة توجه الباحث المبتدئ في دراسة التاريخ هي مسألة اختياره موضوعا للبحث، ولو أنه لا ينتظر في الغالب أن يقوم الطالب ببحث علمي مبتكر أصيل، يستخلص فيه حقائق تاريخية مجهولة، أو يكشف عن مجموعة من الوثائق لم تكن معروفة من قبل، ولكن المطلوب منه هو أن يتوفر على تحصيل وسائل الإعداد والتدريب التي تؤهله للعمل العلمي في المستقبل، فالطالب في مرحلته الجامعية الأولى يختار بإرشاد أستاذه بعض الموضوعات المدروسة، لا لكي يأتي فيها بجديد، بل للتمرين

والتدريب والاقتباس، ويحبذ هنا أن يعمل الطالب على مواصلة البحث في الموضوع الأول الذي اختاره لمواصلة البحث فيه لاحقا في الدراسات العليا، حيث يستطيع طالب التاريخ أول الأمر أن يختار موضوعات متنوعة من الفروع التي يدرسها، ويمكنه أن يبحث موضوعا عاما مثل: انتشار الإسلام في منطقة غرب إفريقيا، أو تاريخ إمبراطورية مالي أو صنغاي، وهو يعتمد في ذلك غلى قليل من المصادر التاريخية، ثم يتدرج الطالب بتدرجه في المستوى العلمي في اختيار جزء محدد من الموضوع العام المشار إليه سابقا مثل: حكم كانكان موسى لامبراطورية مالي، أو صنغاي في عهد سني علي، ثم يتدرج الطالب إلى بحث نقطة تاريخية أكثر تحديدا مثل: رحلة منسا موسى إلى الحج في سنة 1325م، ظروفها، خط سير الرحلة، عدد مرافقيه، تأثيراتها على المدن المارة بها مثل مصر وبلاد الحجاز وكذلك على بلاد السودان بالأخص، وهي مواضيع دقيقة لم تدرس بشكل كاف ومجهول الكثير من حيثياتها، ووفقا لدراساته السابقة (الموضوعين السابقين) سيجعله أقدر على دراسة هذه الناحية الأخيرة الأكثر تعقيدا، وسيعلمه هذا التدريب التدريجي فائدة الإلمام بموضوع أوسع أو انتقاله منه إلى نقطة أكثر تحديدا.

-وضع خطة للموضوع المراد دراسته، وتظهر سلامة ودقة الخطة من خلال سعة اطلاع الباحث حول موضوعه بالرجوع لمختلف ما كتب حول الموضوع سواء في المصادر أو المراجع أو الدراسات السابقة (الأكاديمية).

- **جمع الأصول والمصادر وإثبات صحتها**، إذ لا يمكن دراسة موضوع تاريخي لا تتوفر فيه مصادر وأصول، فكما يقال: "أن التاريخ هو الوثيقة، وحيث لا وثيقة فلا تاريخ"، ويمكن أن يبدأ الطالب أول الأمر في كيفية تحصيل ورصد مصادر وأصول موضوع بحثه من المراجع العامة والخاصة مثل: موسوعة تاريخ إفريقيا العام الصادرة في ثماني 08 مجلدات عن اليونسكو والتي تتناول تاريخ إفريقيا عبر كامل حقبها الزمنية من طرف باحثين أكاديميين جادين، فهذه المراجع العامة والخاصة تفيد في إعطاء الباحث فكرة عامة عن العصر الذي يكون موضوع البحث جزءا منه، كما تقدم له بعض المصادر والمراجع التي تغنيه، ومن الضروري أيضا أن يبدأ الباحث في هذه المرحلة بالإستفادة بما كتبه السابقون، والاستعانة بالمواجع التي اعتمدوا عليها، وعدم العناية بذلك يعد مضيعة

للوقت وإخلالا بشروط البحث العلمي، وينبغي على كل جيل من المؤرخين أن يعرف ما كتبه السابقون والمراجع التي أفادوا بها، وعليه أن يبدا حيث انتهوا، وأن يعمل مؤرخ اليوم لكي يمهد لمؤرخ الغد وهكذا على التوالي.

هذا ويجب على الباحث أن يكون حريصا ونابها في تعامله مع المصادر والوثائق التي حصلها، فليس كل ما تحتويه هذه الكتابات يأخذها الباحث كلها دون تثبت وتمحيص لمعلوماتها، مع الأخذ أن ليس كل وثيقة أو مصدر هو الحقيقة أو أنه مُنزّه عن الخطأ، لذا وجب على الباحث أن يقوم بعملية نقد ما تحت يده من المصادر والأصول وتحري نصوص هذه الأصول وتعيين شخصية الكاتب وتحديد زمان التدوين ومكانه، وهو ما يسمى بنقد النصوص نقدا علميا سليما.

-**إثبات الحقائق التاريخية وتنظيمها وتركيبها:** فبعد التثبت من الحقائق التي تقدمها الأصول والممصادر التاريخية، ينبغي عل الباحث في التاريخ أن يقوم بسلسلة من عمليات التركيب أو البناء، ودراسة هذه العمليات من أهم المراحل في الإلمام بمنهجج البحث في علم التاريخ، وهي مرتبطة بنوع المادة التاريخية التي يتوصل إلى جمعها الباحث في التاريخ، وكما تمت الإشارة من قبل لا يجوز أن يضع الباحث خطة مثالية للموضوع الذي ينوي كتابته، فقد لا تكف المادة التاريخية التي يمكنه الوصول إليها لتحقيق هدفه، أو قد يحصل على مادة جديدة تخالف ما كان يتوقع جمعه، ومن الطبيعي أن يضع الباحث خطة تقريبية لموضوع دراسته، على أن تظل قابلة للتعديل والتغيير بحسب المادة التي تصبح تحت يده.

وبالنظر إلى أن الباحث في التاريخ لا يمكنه إجراء التجربة أو الاعتماد على الملاحظة المباشرة للتأكد من الأحداث التاريخية كما هو منهج العلوم التجريبية إلا أنه في الغالب يأخذ الأحداث التي قد تلفت نظره لأسباب شخصية، ويضيف لها ما جمعه من معلومات وبلغته وأسلوبه وربما حتى خواطره، ولذلك فمن المناسب أن يتبع الباحث في التاريخ طريقة السؤال والجواب بالصورة الممكنة له. وعملية التركيب بصفة عامة ترتكز من خلال العودة للمادة التاريخية المقمشة (المجمّعة) وتوزيعها على الخطة واستكمال النقص الذي شاب بعض فصولها أو مباحثها، عن طريق البحث مجددا في الأصول والمصادر، أو

من خلال القيام بالاجتهاد العقلي وإجراء مقارنات وإسقاطات على أحداث قريبة منها لاستنتاج أفكار قد تملأ الفراغات الموجودة في المتن.

-**إنشاء الصيغة التاريخية** وعرضها عرضا تاريخيا مترابطا، وهذا من خلال وضع تلك المعلومات والأخبار التاريخية في قوالب وصيغ جاهزة للقراء من خلال قيام الباحث بإعادة صياغة ما توفر لديه في عبارات وجمل وفقرات متسلسلة زمنيا ومترابطة من حيث الأفكار بلغة سليمة مباشرة بعيدة عن الأسلوب الأدبي، وذلك بذكر الأهم فالمهم من أحداث مع القدرة على التحليل والنقد.

كما يقصد بها عملية تدوين تهدف إلى إعادة تصور الماضي من واقع الحقائق المستخلصة عن طريق عمليات الجمع والنقد التي سبقت الإشارة إليهما، وهذا ما جعل الإنشاء التاريخي (الصياغة) يقوم على استنتاج الأحكام وتفسير الوقائع من خلال تحليل المعلومات وتركيبها وعرضها في أسلوب تاريخي يتميز بحسن العرض وسلامة اللغة، ووضوح المعنى ودقة الوصف. ويجب أن يراعى في عملية الصياغة التحليل التاريخي الذي يعتمد على إعادة النظر في هيكل البحث وترتيب أقسامه ترتيبا منطقيا ومتناسبا في الحجم حسب الفصول والأبواب، ويقوم التحليل التاريخي على الموضوعية والعقلانية والإقناع، ولهذا يتوجب على الباحث أن يحذر التأثر بالأسطورة والخرافة والتعليل الغائي، ويتجنب الخضوع لسلطة الرأي، ويبتعد عن التصديق بالمعتقدات البالية والانسياق وراء التعصب الأعمى، لأن كل ذلك يتنافى والنظرة الموضوعية والتقييم العقلي.

وهذا على الباحث أن يكون دقيقا في في عملية الإنشاء التاريخي، وذلك بعرض الأفكار بلغة سليمة، وبأسلوب سلس يجمع دقة المعنى وصحة المبنى، وهذا ما يتطلب عدة مواصفات يجب أن يتحلى بها الباحث حتى يستقيم أسلوبه ويحسن عرضه، ومن هذه المواصفات نذكر:

-إجادة اللغة: بحيث يستطيع الباحث أن يعبر عن الحقائق التاريخية التي توصل إليها بصدق وأمانة ودقة.

-إمتلاك الأسلوب: بحيث يكون العرض التاريخي بسيطا، يعتمد على العبارة المركزة البعيدة عن تكرار المعاني، ويرتكز على البناء المحكم للفقرات، ويتجنب الإبهام والاستقراء والإطناب وفق تسلسل الأفكار.

-حسن التبليغ: وذلك بالتقيد بالتركيز والوضوح، ويكون ذلك بتجنب صيغ الجزم والحتمية والمبالغة، كما يقتضي رصانة العبارة واختيار الألفاظ الدقيقة المحددة، واستخدام الاصطلاحات التاريخية بمضامينها السليمة.

ويتضح مما سبق أن الصياغة الجيدة هي التي تعتمد الكتابة المباشرة بطريقة بسيطة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى عرض الأفكار وإبراز التصور العام للبحث.

هذا ولا تستقيم المنهجية العلمية التاريخية إلا إذا توفرت لها أدواتها من معاجم وأدلة وفهارس وكشافات ومصطلحات، ودوائر معارف عامة وخاصة، ولا بد أن تكون دراسة الوثائق دراسة استيفاء وشمول، فلا يكتفي المؤرخ بجزء منها يعتمد عليه ويستدل به ويهمل الباقي.

هذا وتتحد قيمة التاريخ المكتوب بناء على بعض الأسس الجوهرية، حيث ينبغي على الباحث أن يفحص نوع المادة التي استقى منها معلوماته أو عن من نقل عنه تلك المعلومات، هل هي مصادر مادية (نقوش وآثار..) أو مكتوبة (وثائق، مراسلات، نسخ أرشيف..)، أو مصادر شفهية، ثبت أن معلوماتها صحيحة وغير مزيفة، وأنه لم يسبق نشرها أو على الأقل لم يسبق استخدامها بدرجة كافية.

وتتحد قيمة التاريخ المكتوب بناء على قدرة الباحث على الدرس والبحث، وقدرته على نقد ما تحت يده من أصول ومصادر ومراجع، وطريقته في استخلاص الحقائق وتنظيمها وتفسيرها وعرضها، حيث يختلف الباحثون في النقد وفي استخلاص الحقائق بحسب اختلافهم في الفهم والتفسير والاستنباط. كما تتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناء على بعد الباحث عن التحيز والأهواء، ومطابقته للواقع بقدر المستطاع. لذلك فقيمة التاريخ المكتوب تتحدد على بناء على ثقافة الباحث وإلمامه بطريقة البحث التاريخي، وبناء على استعداده الشخصي وملكاته الفكرية.

الحقيقة التاريخية:

تقول القاعدة العامة:"إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ، وبالتالي ضاعت الحقيقة"، لذلك وجب على المؤرخ دائما أن يبدأ عمله بجمع الأصول، وكما قال المحدث الشهير أبو حاتم الرازي (من أعيان القرن الثالث هـ.): "إذا كتبت فقمِّش، وإذا حدَّثت ففتِّش"، لذلك وجب على المؤرخ قبل كل شيء أن يُعنى بتقميش الأصول، لأنه إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها. وهنا قد يتساءل البعض: هل يجب جمع كل الأصول أم يُكتفى ببعضها فقط، والإجابة : أنه إذا كانت غاية الباحث المؤرخ الوصول إلى الحقيقة، فالحقيقة هي كل الحقيقة لا بعضها، وهي وحدة تامة لا تتجزأ.

إن الحقيقة التاريخية التي يطمح المؤرخ الوصول إليها ليست بأية حال من الأحوال بحقيقة مطلقة وإنما هي نسبية، لأن ما نصل إليه في بحثنا من تصور أحداث الماضي هو في الواقع حقيقة صحيحة نسبيا، إذ كلما زادت نسبة الصدق فيها اقترب التاريخ من أن يكون تاريخا بالمعنى الصحيح في حدود إمكانياته، إذا لا يمكن للباحث في التاريخ أن يرى وقائع التاريخ رأي العين، وهو لا يرى منها شيئا حقيقيا ملموسا سوى الورق والكتابة وآثار الإنسان ومخلفاته، ومن طريق دراستها يحاول أن يسترجع في ذهنه صور الماضي وأخباره، ومرد ذلك إلى أن الحادثة التاريخية هي حادثة ماضية لا نستطيع ملاحظتها في الحاضر، وإن كان باستطاعتنا أن نرى آثارها الباقية وأن نطلع على تدوينها من مصادر الماضي. ولكي نجعل هذه الصور والأخبار واضحة ينبغي أن نسعى لمعرفة الأثر التي تحدثه كتابات الماضي ومخلفاته في نفس القارئ الدارس.

إن الحادثة التاريخية هي في حد ذاتها فردية ذات طابع خاص جرت في زمن معين ومحدد، وعبرت عن تصرفات أناس معينين، مما يتعذر علينا تعميمها، ومما يتوجب دراستها في تفردها وطابعها الخاص، فضلا عن أنها أيضا حالة لا تتكرر لأن الزمن الماضي لا يعود، والذين شاركوا فيها لا يرجعون، ومن ثمة فإن التجربة التاريخية غير ممكنة، وحتى أن الالتجاء إلى الإحصاء أو تلمس أوجه التشابه أو التواتر بين الحوادث كما هو معمول به في علم النفس وعلم الاجتماع غير ممكن أيضا، هذا دون أن ننسى أن الحادثة التاريخية رغم تحديدها بزمن ومكان وشروط إنسانية معينة فإن أسبابها

البعيدة وبداياتها لا يمكن أن نَتبيَّنها بكل وضوح ودقة، كما لا نستطيع أن نحدد نتائجها اللاحقة، وأحسن مثال على ذلك إنتشار المسيحية وظهور الإسلام.

إن التثبت من صحة الحقائق التي تقدمها الأصول والمصادر التاريخية مرتبطة أساسا بنوع المادة التاريخية التي يتوصل إلى جمعها الباحث في التاريخ والتي يجب عليه أن يمعن النظر فيها جيدا لأنه سيجد فيها اختلافا وتنوعا في مضمونها حتى يمكنه فيما بعد إيجاد طريقة للاستفادة منها جميعا بما يخدم الوصول للحقيقة التاريخية كاملة قدر الإمكان، ومن أمثلة التنوع والاختلاف التي قد يلحظها في محتوى مادته المجمعة ما يلي:

– قد يستخرج الباحث من أصل تاريخي واحد حقائق متنوعة عن الخط، وعن اللغة، وعن العقائد، وعن العادات، وعن الحوادث، وعن النظم،...إلخ، تكون في أكثريتها غير مرتبة ومنظمة أو منسجمة ومتجانسة وهنا يأتي دور الباحث في ترتيبها وتقسيمها بحسب أنواعها.

– تبدو الحقائق التاريخية على درجات متفاوتة من التعميم أو التخصيص، فينبغي على الباحث أن يضع الوقائع المتشابهة في مستوى عمومها أو خصوصها في صعيد واحد قدر المستطاع.

– تتحدد الوقائع التاريخية بمكان حدوثها وزمانه، وإذا ألغينا المكان والزمان بالنسبة لها فقدت مشخصاتها التاريخية. ودخلت في نطاق المعلومات الإنسانية العامة مثل "الفولكلور" الذي لا تعرف أصوله على وجه التحديد.

– تختلف الروايات التاريخية وما تتضمنه من الحوادث في مدى احتمال الصدق فيها، فتوجد بينها الروايات الثابتة، أو المحتملة الصدق، أو الضعيفة أو المشكوك في صحتها.

لذلك وجب على الباحث أمام هذا التنوع والاختلاف والتفاوت في الحقائق المجمعة، في عملية البناء التاريخي وتركيب الأفكار والمعلومات التاريخية بما يخدم الوصول لحقيقة وقوع الحدث، هو اعتماد صيغة السؤال والجواب بالصورة الممكنة له في نطاق المشخصات الأساسية للوقائع التاريخية التي تقدمها هذه المادة التاريخية، لا أن يعتمد

طريقة وأسلوب آخرين في الأخذ وانتخاب معلومات تلفت نظرهم لأسباب شخصية في الغالب بما يخدم خواطرهم وآرائهم المسبقة عن الحدث التاريخي.

فعملية تحليل الوثائق من أجل الوصول إلى التفاصيل الصحيحة التي يمكن اعتمادها والاستناد إليها في تأريخ الحدث، يحتم على الباحث أن يتذكر دائما تفاصيل الوثيقة ذات الصلة ببحثه يطرح على كل تفصيل مفرد السؤال التالي: أيمكن تصديقه والثقة به؟ وهذا ليس على أساس أن هذا التفصيل يخبرنا ما وقع حقيقة وحدث بالفعل، وإنما "قريب مما حدث بالفعل" على الأقل، والذي يمكن أن نصل إليه أيضا من خلال فحص دقيق لأحسن المصادر المتوفرة لدينا، وهذا يعني أن ما وصلنا إليه هو شبيه جدا بما وقع فعلا. وبلغة أخرى فإن المؤرخ يقرر أرجحية الصحة أكثر من تقريره للحقيقة من حيث موضوعيتها. والمؤرخ يستخلص "حقائقه" من تقييمه التحليلي لشيء إسمه "المصادر" لا لشيء إسمه "الماضي الواقعي" الذي لا يمكن إدراكه.

يقول المؤرخ الألماني "فون رانكه Von Rankel":"إن عدم محاولة المؤرخ السعي وراء الحقيقة المجردة خطيئة فادحة، إنه ضعف في إرادة المعرفة،" وأشار إلى وجوب الفصل بين الأمر الشخصي والواقعي، ووجوب الإلتزام بالموضوعية التاريخية، كما عبر عن ذلك أيضا الفيلسوف الألماني "جوتيه Goethe J. W. Von": "إن المؤرخ يجب أن يتصف أولا وأخيرا بحب الحقيقة"

ويجب على الباحث أن تكون لديه ملكة الربط بين الأحداث المتعددة، وقد عبر عن ذلك الفيلسوف الألماني "فون همبولت Von Humboldt" بقوله:"إن مهمة المؤرخ في الواقع تحتاج إلى إدراك للواقع، بالإضافة إلى الخيال الخلاق الذي يستطيع وحده ربط الوقائع المنعزلة والمنتشرة في نطاق واسع بعضها في بعض في وحدة حقيقية".

2- الموضوعية التاريخية:

إن الحادثة التاريخية في نظر العلم ظاهرة موضوعية لا نستطيع دراستها إلا إذا بعثت كما هي على حقيقتها، وهذا شيء مستحيل إلى ما مضى من الأحداث، وبالتالي فإن أغراض الدراسة التاريخية هو بعث الماضي في صورته الحقيقية كما نتصوره لا كما

وقع بالفعل، أي البحث عن الحقيقة الممكنة وليس كل الحقيقة، وهو ما يجعل كل ما نتوصل إليه من دقائق تاريخية تصورا شخصيا للماضي لأن الحادث مهما خضع لمواصفات المنهجية وتقيد بطرقها لا يمكن إعادته كما وقع وإنما نعيد تصوره من خلال فهمنا للماضي انطلاقا من ثقافتنا وميولنا وموقفنا من الأحداث.

ويقول المؤرخ الفرنسي "بول فين *Paul Veyne*" في مقدمة كتابه "كيف نكتب التاريخ *Comment on écrit l'histoire*": "إن المؤرخين يروون أفعال حقيقية أنجزها الإنسان، لكن تلك الأفعال التي يسميها المؤرخون وقائع لا يقف عليها المؤرخ بأي وجه من الوجوه [...] لا مباشرة ولا بصفة كلية، وإنما يقف عليها جزئيا وجانبيا من خلال الوثائق والشهادات، يعني من خلال بعض الآثار". وإذا كانت الحقائق التاريخية تشتق من الشواهد، سواء مادية (آثار مباني، نقود، مخطوطة، أختام...) أو معنوية كقراءة أحداث في أصل مكتوب، فإن هذه الشواهد حتى ولو كانت مادية ليست هي الحدث التاريخي، بل هي مخلفات حضارية لوقائع قد حدثت، ولا يمكن للمؤرخ بأية حال أن يقدم الواقعة أو الحدث كما وقع سابقا، مهما حاول تقديم ما يحوط ذلك الحدث بأكبر قدر من الدلائل والقرائن ، حتى لو ساعدته هذه المخلفات في استنتاج بعض الوقائع التاريخية المعاشة حينها، فهناك الكثير من المسائل المتعلقة بالإنسان تحدث دون أن تترك أثرا أو سجلا من أي نوع يمكن الرجوع إليه لدراستها، لذلك كل ما يرويه المؤرخ هو نتيجة تخيله هو للحدث وهذا ما يدخل في وصف الذاتية، لأن المؤرخ هنا مشارك في صياغة الحدث التاريخي بدرجة ما نتيجة مخيلته.

ولكي ندرس الحقيقة بموضوعية (أي بقصد الوصول إلى المعرفة المجردة الصادقة المستقلة عن الغرض الذاتي) يجب أن يكون شيئا ما، أو كيانا مستقلا خارج الذهن الإنساني، وهذا غير ممكن الحدوث، لأن تصور الأشياء الماضية ليس له وجود خارج نطاق العقل البشري، ومعظم التاريخ قائم على هذه التصورات الذهنية التي ستتحول إلى كتابة نقرأها أو منطوقة نسمعها. وهذا ما يجعل التاريخ وإن كان يستمد خطوطه العامة من أحداث وقعت بالفعل، يتم من خلال ذات المؤرخ أراد ذلك أم لم يرد، الأمر الذي يجعل الموضوعية المطلقة في التاريخ بدورها متعذرة إن لم تكن مستحيلة.

3- صفات الباحث المؤرخ ومسؤولياته:

ترتبط النقطتان السابقتان ارتباطا وثيقا بمواصفات الباحث ومؤهلاته في البحث التاريخي، فالوصول إلى الحقيقة التاريخية التي تبقى نسبية دائما، أو التزام الموضوعية في التعليل والحكم على الأحداث التاريخية تتأثر وتخضع لمؤهلات الباحث سواء كانت شخصية أو موضوعية، ومدى توفرها في الباحث المؤرخ ودرجة اكتسابها عنده وهي كثيرة يمكن أن نوجزها في عدة نقاط منها:

- الاستعداد النفسي لإنجاز العمل.
- التحلي بالصبر والجلد والمثابرة حتى يتغلب على الصعوبات والعقبات التي تعترضه في بحثه.
- أن يتصف بالأمانة والنزاهة والإخلاص، وعدم التحيز مع التجرد من الميول الشخصية
- الابتعاد عن التحيز والهوى والتزام الحياد إزاء الآراء والمواقف المتعارضة قبل بحثها.
- التحلي بالأمانة العلمية في نقل المعلومات، وعدم السماح لنفسه باستغلال جهود الآخرين وسرقة نتاج بحوثهم.
- التمكن من الإلمام بلغة المصادر التي يعتمدها في إنجاز البحث والاستفادة منها بما يخدم بحثه، ولا يعتمد على ما ترجم منها فقط، وهذا حتى يكون البحث أصيلا.
- التفرغ للبحث وتكريس كل الجهد له، دون تشتيته على اهتمامات أخرى، التي قد تنقص من جدية العمل والبحث نتيجة التسرع أو العجلة والاختصار فيه.
- دعم المؤهلات الشخصية التي يجب أن تتوفر لدى الباحث باكتساب الموهبة والإحساس والخيال بالقدر الذي يخول له إدراك آراء الغير، ويفهم قدر المستطاع الدوافع التي حركت الشخصيات التاريخية لاتخاذ موقف محدد أو انتهاج مسلك معين.

توفر الروح النقدية لدى الباحث بحيث لا يتأثر بالمسلمات المتواترة، ولا يصدق الأحداث بغير بحث واستقصاء، وألا يسلم بما قرره غيره من نتائج. وهو ما يدخل ضمن الموضوعية والحياد.